الموقف الارتري حيال الدول غير الساحلية

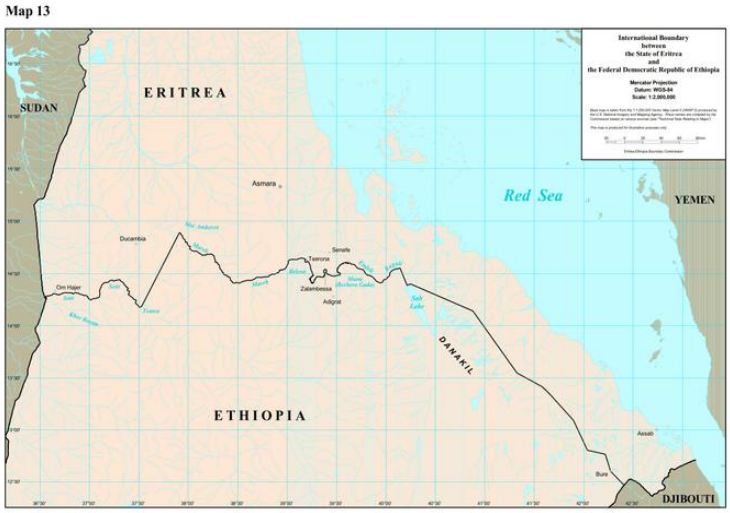

خريطة مفوضية الحدود الارترية ـ الاثيوبية المعتمدة قانونيا ودوليا

والمرسومة وفقا لمعاهدة 1900 و1902 و1908

اعداد: د.أحمد حسن دحلي

القى وزير خارجية دولة إرتريا، السيد عثمان صالح، في 26 سبتمبر 2025 كلمة في الاجتماع الوزاري السنوي الرابع والعشرين لوزراء خارجية الدول النامية غير الساحلية الذي عقد في نيويورك ضمن فعاليات الدورة الثمانين للجمعية العمومية للأمم المتحدة، حدد فيها المبادئ التي ينطلق منها الموقف الارتري، والاسس التي يرتكز اليها، والاهداف التي يتطلع ويعمل لتحقيقها في عملية التعاون ليس التكتيكي ألاني، بل التعاون الاستراتيجي الدائم بين الدول النامية. وذلك بحكم ان التعاون بين الدول النامية ليس خيارا بقدر ما هو ضرورة على حد ما جاء في كلمة الوزير الارتري. وقال ان وصول دولة غير ساحلية الى البحر " ليس تلقائيًا، والقانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والأعراف الدولية، تقر بمبدأ السيطرة السيادية على الموانئ. "

وفيما يلي نورد النقاط الأساسية الست التي وردت في كلمة وزير خارجية دولة ارتريا:

1 ـ " لا يمكن لأي بلد أن يزدهر بمعزل عن الآخرين. فالتعاون ليس خيارًا، بل ضرورة. ويؤكد برنامج أوازا على ذلك، إذ يدعو إلى شراكات عملية قائمة على

النتائج بين الدول النامية غير الساحلية، وجيرانها من دول العبور، وشركاء التنمية. ولكن لكي ينجح برنامج العمل، يجب أن يرتكز هذا التعاون على مبادئ القانون الدولي: المساواة في السيادة، والاحترام المتبادل، وعدم التدخل. "

2 ـ لا يمكن توقع ظهور منظومة نقل أو مرور ـ نظام الترانزيت ـ فعّالة حيث تُقوّض السيادة أو حيث لا تُحترم الالتزامات القانونية. فالتعاون الحقيقي لا يبدأ بالتهديد، بل بالثقة. وتُبنى الثقة عندما تحترم الدول استقلال بعضها البعض، وسلامة أراضيها، والتزاماتها المشتركة. "

3 ـ " إرتريا كدولة ساحلية ذات سيادة، تؤكد بأن موانئها جزء لا يتجزأ من تلك السيادة الوطنية. وأي ترتيبات لاستخدامها، سواء كانت تجارية أو لوجستية، هي مسائل يجب التفاوض عليها بشكل مباشر وثنائي بين إرتريا والشريك الذي تختاره. "

4 ـ " الموانئ الارترية ليست مفتوحة للاستخدام العسكري أو البحري الأجنبي، وأن وساطة القوى الخارجية ليست مطلوبة قانونيًا ولا مقبولة سياسيًا. "

5 ـ " وصول دولة غير ساحلية ليس تلقائيًا، ولا يتطلب وساطة من أطراف ثالثة. والقانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والأعراف الدولية، تقر بمبدأ السيطرة السيادية على الموانئ. "

6 ـ " تؤمن إرتريا بأن ما نحتاجه هو نقلة نوعية، من الترتيبات التبادلية إلى الشراكات الاستراتيجية. مستقبلٌ لا تعمل فيه الدول النامية غير الساحلية ودول العبور بمعزل عن بعضها البعض، بل تتقدم فيه بانسجام، متحدة في مصالحها

المشتركة ومنافعها المشتركة، والتزامها المشترك بالسلام والتقدم. في هذا الصدد، يُصبح تعزيز التعاون الإقليمي أمرًا حيويًا."

كلمة وزير خارجية ارتريا تضع النقاط على الاحرف، وتؤكد مرة أخرى، بأن دولة ارتريا كانت، ولا زالت، وستكون مستعدة دائما ابدا للتعاون مع الجميع، ضمن الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية، والقوانين الدولية، والمصالح المشتركة.